القديمة التي انا عليها مما اصلته لكم من الاحكام الاعتقادية والعملية الواجبة
والمندوبة وغيرها وما قررت به السنة من انها الطريقة القويمة الجادية
على السنن وهو السبيل الواضح هو مما وافقت فيه اللغة المشرع لاستعمالها
فيها بهذا المعنى وتخصيصهم لها اعا طلب طلبا غير جازم اصطلاح طارئ
قصدوا به التمييز بينهما وبين الفرض ويشهد له حديث من صلى ثنتي عشرة
ركعة من السنة بنى الله له بيتا في الجنة على ان التمييز بينهما كان معروفا
عند الجاهلية ايضا الا ترى الى قول ذي الاصبع العدواني ومنهم من يختبر الناس
بالسنة والفرض وهو ما تاصل التزامه المخلق كانه قطع تعليم التردد فيه من
فرض اي قطع واليه يرجع التقدير لان ما قد قطع عما كان مشتركا معه
وسنة اي طريقة الخلفا الراشدين المهديين وهم ابو بكر فعمر فعثمان فعلي
فاحسن رضي الله تعالى عنهم وعن بقية الصحابة فاذ من عرف عن هؤلاء او عين
بعضهم اولى تالا تباع من بقية الصحابة اذا وقع بينهم اختلاف فيه ومن ثم قال
بعض الفحول اعلم بقدم ما اجمع عليه الاربعة ثم ما اجمع عليه ابو بكر وعمر الخ
الصحيح اقتدوا بالذين من بعدي ابو بكر وعمر وهذا نص حقا المقلد الصرف
في تلك الازمنة القريبة من زمن الصحابة اما في زمننا فقال بعضهم يتعين
لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة الامامي ومالك وابي حنيفة واحمد رضوان الله
تعالى عليهم لان هؤلا عرفت قواعد مذاهبهم واستقرت احكامها وخدمها
اتباعهم وحرروها فرعا فرعا وحكما حكما فعز ان يوجد حكم الا وهو منصوص
لهم اجمالا او تفصيلا بخلاف غيرهم فان مذاهبهم لم تحرر وتدون كذلك
فلا تعرف لها قواعد يخرج عليها احكامها فلم يجز تقليدهم فيما حفظ عنهم منها
لانه قد يكون مشروطا بشروط اخري ولكونها الى فيها من قواعدهم فقلت
الثقة بحلوها حفظ عنهم عن قيد او شرط فلم يجز التقليد حينئذ والدليل
على انتفاء ذلك الخلفا بالرشاد وهو ضد الضلال والهداية لا تقوم طريق
واصوبه كثيرة مشهورة منها قوله تع وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا
الصالحات ليستخلفنهم في الارض الاية ثم حض صلى الله عليه وسلم منهم اثنين بقوله
اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر ثم حض منهما اجلهم واكملهم بل اجل واكمل
من عدا الانبيا من سايرالامم بقوله لمن سالته وامرها ان ترجع اليه فقالت له
فان لم اجدك تريد الموت فقال ايتي ابا بكر فهذا خصوص خصوص الخصوص
وقد بينت ذلك وغيره من كل ما جا في فضايلهم ومآثرهم واستحقاقهم
الخلافة على الترتيب المذكور في كتابي الصواعق المحرقة فانظر ذلك منه فانه
مهم كيف وقد احرق جميع شبه المبتدعة القادحة فيهم او في بعضهم ودمغ بهم
الباطلة واقا ويلهم الكاذبة قاتلهم الله اني يؤفكون عضوا عليها بالنواجذ

بالمعجمة

بالمهملة جمع ناجذ وهو اخر الاضراس الذي يبزل بعد نبات بقية الحلم من فوق واسفل من كل من
الجانبين فللانسان اربع هذا ما مشى عليه جمع من الشارحين وقال بعضهم هي الانياب
وقيل اخر الاضراس المذكورة والمعنى على كل من القولين عضوا عليها بجميع الفم اختيارا
من التهنش وهو الاخذ باطراف الاسنان فهو اما مجاز بليغ اذ فيه تشبيه المعقول
بالمحسوس ومنه مثل فوزه كمشكاة الاية اذ نوره ع معقول لا محسوس او كناية عن
شدة التمسك بالسنة والحد في لزومها كفعل ما مسك الشيء بنواجذه وعض عليه
لئلا يترع منه لان النواجذ محددة فاذا عضت على شيء فشت فيه فلا يتخلص وكذ
يقال هذا الشيء تعقد عليه الخناصر وتلوي عليه الانامل وقيل يحتمل ان يكون
معناه الامر بالصبر على ما يصيبه من المضض في ذات الله تع عز وجل كما يفعله المتالم
مما اصابه من الالم واياكم ومحدثات الامور كلاما منصوب بفعل مضمر اي باعدوا
واحذروا الاخذ بالامور المحدثة في الدين واتباع غير سنتي الخلفا الراشدين فان
كل بدعة وهي لغة ما كان مخترعا على غير مثال سابق ومنه بديع
السموات والارض اي موجد مما على غير مثال سبق وشرعا ما احدث على خلاف امر
الشارع ودليله الخاص والعام ضلالة لان الحق فيما جا به الشرع فما لا يرجع
اليه يكون ضلالة اذ ليس بعد الحق الا الضلال ومر في شرح الخامس الكلام على
ذلك مستوفى واذ المراد بالمحدث الذي هو بدعة وضلالة ما ليس له اصل في
الشرع وانما الحامل عليه مجرد الشهوة او الارادة فهذا باطل قطعا بخلاف محدث
له اصل في الشرع اما بحمل النظير على النظير او بغير ذلك فانه حسن اذ هو سنة
الخلفا الراشدين والائمة المجتهدين ومن ثم قال عمر رضي الله عنه في التراويح
نعمت البدعة هي فليس ذلك مذموما بمجرد لفظ محدث او بدعة فان القرآن
باعتبار لفظه وتاليفه وصف بالمحدث او نحو سورة الانبيا او امامنشأ الذم
ما اقترن به من مخالفته للسنة ودعايته الى الضلالة والحاصل ان البدعة
منقسمة الى الاحكام الخمسة لانها اذا عرضت على القواعد الشرعية لم تخل
عن واحد من تلك الاحكام فمن البدع الواجبة على الكفاية الاشتغال بالعلوم
العربية المتوقف عليها فهم الكتاب والسنة كالنحو والصرف والمعاني والبيان
واللغة بخلاف العروض والقوافي ونحوها وبالجرح والتعديل والتمييز
بين صحيح الاحاديث من سقيمها وتدوين نحو الفقه واصوله والاشتغال بالرد
على القدرية والجبرية والمرجئة والمجسمة ونحو بسط كتب اصول الدين
لان حفظ الشريعة فرض كفاية فيما زاد على المتعين كما دلت عليه القواعد
الشرعية ولا يتاتى حفظها الا بذلك وما لا يتم الواجب المطلق الا به
واجب ومن البدع المحرمة مذاهب سايرا هل البدع المخالفة لما عليه